الأنباء
الاثنين 11 سبتمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

بزيادة 50٪.. لتطوير البنية التحتية وتوفير أدوات حماية أكثر تطوراً

البنوك ترفع فاتورة حماية أنظمتها المصرفية لـ 300 مليون دينار بنهاية 2017

محمود فاروق

في ظل ما ينتشر من معلومات مغلوطة بين الحين والآخر عن اختراق للحماية الأمنية في المصارف، تحاول «الأنباء» معرفة الى اي مدى معلوماتنا لدى البنوك آمنة وإلى اي مدى هناك حماية من الاختراقات. وتقول المعلومات التي حصلتها «الأنباء» أن البنوك المحلية تعمل بشكل معاكس لما يشاع، حيث انها تضاعف استثماراتها في البنية التحتية التكنولوجية لحماية عملائها من الاختراقات.

ويقول مسؤول مصرفي ان البنوك الكويتية رفعت ميزانيتها الموجهة لحماية أنظمتها وأجهزتها المصرفية من 200 مليون دينار إلى 300 مليون دينار لتقارب المليار دولار خلال العام الحالي تشمل الأصول الملموسة والبرامج وغيرها من النفقات المرتبطة بتطوير البنية التكنولوجية والأنظمة التي تستخدمها البنوك في عملياتها المصرفية اليومية وذلك بحسب مسؤول مصرفي.

ويضيف المسؤول ان البنوك الكويتية تعاقدت مع كبرى شركات التكنولوجيا العالمية المتخصصة في الحماية وأنظمة السرية في العمليات المصرفية ومراقبة أجهزة السحب الآلي، وذلك لتوفير أدوات حماية لنطاق أوسع من البنية التحتية لتكنولوجيا الموجودة حاليا بمختلف أنواعها من تقليدية إلى المتخصصة وأجهزة الصراف الآلي وأجهزة الشراء الإلكتروني، هو أمر بالغ الصعوبة وذات تكلفة عالية.

وتسجل الكويت أدنى عمليات الاختراق عالميا على حسابات العملاء أو حتى على أجهزة السحب الآلي، وذلك بحسب آخر الاحصائيات الاخيرة الصادرة من كبرى الشركات العالمية في مجال حماية البنوك مثل شركة كاسبركسي.

ويسعى بنك الكويت المركزي إلى التصدي لعمليات القرصنة المصرفية، بواسطة عمليات التوعية المختلفة التي ينشرها لعملاء القطاع المصرفي من ناحية، والتعليمات التي يوجهها للبنوك بخصوص تطوير أساليب الحماية المصرفية لديها من جهة اخرى.

تكلفة مرتفعة لتحديث البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي

العازمي: سن قانون للجرائم الإلكترونية يحد من خطورة الاختراقات

أكواد سرية لتأكيد السحوبات المالية.. أحدث الأساليب المصرفية

وفي موازاة ذلك يقول عبدالرحمن العازمي مسؤول وحدة التطوير والمتابعة في شركة النظم الكويتية انه لاتزال الحكومة الكويتية تأمل من مجلس الأمة سن قانون يجرم التجاوزات الالكترونية للمواقع المالية، خاصة ان الهاكرز اصبحوا أكثر خطورة من المغردين على تويتر وأصحاب المدونات، فهم أكثر ضررا على الحكومات والمؤسسات المالية الكبرى.

ويضيف العازمي خلال حديثه لـ «الأنباء» ان البنوك والمؤسسات العالمية تنفق مليارات الدولارات على برامج الحماية والمراقبة، إلا ان الدول العربية والخليجية بشكل خاص لم تضع ميزانية كبيرة في هذا القطاع الهام حتى الآن وتنفق بالملايين رغم ظهور الاختراقات والمشاكل التي وقعت فيها خلال الآونة الاخيرة.

وبخصوص احدث الاساليب الحديثة التي تستخدمها المؤسسات المالية والبنوك لحماية عملياتها يقول ان هناك خاصية جديدة تتركز على إرسال رقم سري يستوجب وضعه لإتمام أي عملية سداد عبر البطاقات الائتمانية سواء عبر البريد الالكتروني او الهاتف، التي لجأت إليها شركة كي-نت مؤخرا وعدد من المصارف أيضا لجأت إلى ربط الحسابات بأرقام الهواتف واشترطت لإتمام أي عملية وضع رقم سري يتم إرساله الى هاتف صاحب الحساب.

وكان رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ماجد العجيل قد أكد أن أجهزة السحب الآلي للبنوك المحلية تتمتع كلها بدرجة عالية من الأمان، مؤكدا أن البنوك المحلية تعمل بشكل وثيق مع بنك الكويت المركزي لتعزيز عناصر الأمان الخاصة بماكينات السحب الآلي والبطاقات المصرفية.

وذكر ان البنوك المحلية تستخدم أنواعا متقدمة من البرمجيات والتقنيات في مجال حماية وأمن المعلومات وفقا لأعلى المعايير العالمية المتبعة للحماية من محاولات الاحتيال والاختراق، التي يتم تحديثها بشكل مستمر من خلال متابعة آخر التطورات التكنولوجية في مجال أمن المعلومات المصرفية لتوطينها محليا.

وبحسب تقرير حديث صادر عن مجموعة اوكسفورد بيزنس جروب فإن البنوك الكويتية من المرجح ان تواجه لوائح أكثر صرامة تحيط بخدماتها الرقمية المتزايدة التعقيد.

ويقول المدير العام لشركة G4S، محمد العلي إن التنظيم القوي للسوق المصرفي سيساعد على ضمان الجودة مع زيادة العملاء، وعلاوة على ذلك فمن المقرر اقرار المعيار الدولي التاسع لأعداد التقارير المالية بنهاية العام الحالي الذي بدوره سيزيد من عبء اعداد التقارير على المؤسسات المحلية.

ويؤكد العلي ان سوق الأمن والحماية الالكترونية اصبح متناميا في الكويت، ولكنه مجال يحتاج إلى التعليم والتدريب والتطوير اكثر من أجل الاستفادة من الخدمات المتاحة، ومن اجل مواكبة التطورات العالمية من ناحية أخرى.

ويشير إلى ان هناك العديد من التحديات الخاصة بأساليب الحماية الالكترونية ستواجهها البنوك في العام المقبل منها ما يتعلق بالتنظيم وليس ببيئة الأعمال، فعلى سبيل المثال، دفع عدد من خروقات البيانات البارزة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مسألة النظر إلى الأمن السيبراني ووضعها في جداول قمة اعمال العديد من المؤتمرات الاقتصادية والمالية العالمية في الآونة الأخيرة.

وكان محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل اكد أهمية استثمار المؤسسات المالية والمصرفية في التكنولوجيا المتطورة لضمان أمن المعلومات وتحصينها من أي محاولات لاختراقها، مبينا ان المخاطر السيبرانية تعتبر أحد أبرز التهديدات التي تواجه المؤسسات المالية في الوقت الراهن.

وذكر الهاشل في مقال له نشرت سابقا بمجلة انترناشيونال فاينانشال لو ريفيو أن المخاطر التشغيلية تعد أحد أهم أنواع المخاطر التي تواجه أي مؤسسة مالية، والدليل على ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدها قطاع الخدمات المالية خلال العقود القليلة الماضية والتي تجسدت في سلسلة من الإخفاقات طالت العمليات التشغيلية.

للحصول على خدمات فنية ومزايا العمل عن بعد
الروضان: بناء حاضنات تكنولوجية كويتية ـ صينية

محمود فاروق

خالد الروضان

«التجارة»: تأسيس الشركات في 3 أيام فقط

تدرس وزارة التجارة والصناعة بناء حاضنات تكنولوجية تنفذ بالتعاون مع الشركات الصينية، وتتميز هذه النوعية من الحاضنات بتقديم خدمات فنية ودعم للشباب ومزودة بمزايا تدعم العمل عن بعد، ويأتي هذا المشروع الذي يعد الأول من نوعه بالكويت بعد زيارة وزير التجارة والصناعة خالد الروضان للصين لبحث جذب استثمارات صينية بمختلف القطاعات الاقتصادية بالكويت، وذلك بناء على الاجتماعات التي عقدها الوزير مع عدد من الشركات الصينية الكبرى التي تعمل بالأسواق العالمية.

ومن ضمن الشركات التي بحث معها كيفية تنفيذ هذه الحاضنات شركة هواوي والشركة الصينية المحدودة للاتصال والبناء، فضلا عن كبرى الشركات التي تعمل في قطاعات البنية التحتية منها شركة شاين ريل واي جروب التي تعمل في قطاع النقل وشركة ساني ـ ميدلز ريجن وجي دي دايركتر وجاينا جيزوبا وشينا نورث اندستريز وال كي كي اي ار للتكنولوجيا وزينفا للطاقة.

وقالت وزارة التجارة والصناعة أمس ان ميكنة إجراءات تأسيس الشركات ستسهم في تقليص المدة الزمنية لإجراءات تأسيس الشركات المساهمة وترخيصها من 60 يوما إلى 3 أيام وتقليل الخطوات من 30 إلى 4 فقط بحسب «كونا».

وأوضح الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية بالوزارة أحمد الفارس في تصريح نقله بيان للوزارة أمس انه سيتم قريبا الانتهاء من تنفيذ مشروع ميكنة اجراءات قطاع الشركات والتراخيص التجارية بالكامل.

وأضاف ان ميكنة إجراءات تأسيس الشركات ستتضمن ادارة الشركات المساهمة وأقسام التأسيس والتراخيص والمتابعة والجمعيات العمومية التابعة لها وإدارة شركات الأشخاص وإدارة السجل التجاري وأقسامه والأسماء التجارية والاستيراد والوكالات التابعة لها اضافة الى ادارتي التراخيص التجارية وشركات التأمين.

وأوضح ان الوزارة انجزت عددا من المشاريع منذ بداية ابريل الماضي اذ شملت خدمات تأسيس وترخيص كل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية البسيطة وشركات التضامن وشركات الشخص الواحد.

«غلوبل» تستحوذ على عقارين ببريطانيا

تعاقد بيت الاستثمار العالمي (غلوبل)، نيابة عن عملائه للاستحواذ على عقارين في قطاع التجزئة احداهما يقع في مدينة بوري والواقعة في منطقة مانشستر الكبرى وآخر يقع في مدينة غريمسبي في المملكة المتحدة وتشغل هذين العقارين شركة «بي أند كيو» وهي احدى الشركات الرائدة في تجارة التجزئة الخاصة بمعدات وأدوات البناء والتشييد وتطوير المنازل من خلال عقود ايجار لمدة متبقية تبلغ 12 عاما. وقد تمت هيكلة هذين الاستحواذين من خلال صفقة واحدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تمنح العملاء إيرادات نقدية تفوق 8٪ سنويا وتنمو بنسبة بين 2٪ و3٪ سنويا.

وتعد هذه الصفقة السادسة في إطار برنامج العقارات التجارية الوطنية في المملكة المتحدة.

ناصر الخالد

الإغلاق الأسبوعي

د. فيصل مرزا ـ مستشار في شؤون الطاقة وتسويق النفط

أسعار النفط لاتزال تتحرك في نطاق ضيق!

إذا نظرنا إلى سعر خام برنت هذا العام نجد أنه وصل إلى ذروته في شهر يناير 2017 عند متوسط 54,87 دولارا، ووصل إلى أقل متوسط له هذا العام في شهر يونيو عند 46,37 دولارا، واذا استمرت الأسعار بهذا الترند فستستمر في التحرك في نطاق ضيق بين (8 دولارات) ارتفاعا وهبوطا، وفي ذلك تشابه كبير لتقلبات الأسعار في ثمانينيات القرن الماضي، ولكن بأقل دراماتيكية بدون تأثير الأعاصير أو اتفاقية تاريخية تضم روسيا لتخفيض الإنتاج وبمستويات امتثال عالية!

وأصبح واضحا التناقض الصارخ في حمى التكهنات السابقة التي ركزت على ضغط محتمل من زيادة إنتاج النفط الصخري على الأسواق وافتراض زيادة قياسية في المخزونات الأميركية، بمجرد ارتفاع الأسعار فوق حاجز الخمسين دولارا ! ولكن بعد مرور تسعة أشهر، تأكد الجميع أن ذلك كان خطأ فادحا في تحليل وقراءة أسواق النفط، لأن تأثير زيادة إنتاج النفط الصخري (على فرضية زيادته) كان محدودا جدا بزيادة الإنتاج الأميركي من 8,9 ملايين برميل يوميا إلى 9,5 ملايين، بل ورأينا تراجع هذه الزيادة وعودة من إنتاج 9,5 ملايين برميل يوميا إلى 8,8 ملايين برميل يوميا جراء التضرر الأكثر من المتوقع من إعصار هارفي.

وبالنظر إلى كل هذه المتغيرات وما لها من مساس مباشر على أساسيات السوق ودعم الأسعار واستقرار الأسواق، ينشأ سؤال لابد له من إجابة: ما السبب وراء عدم استجابة السوق لهذه المتغيرات واستمرار الأسعار في هذا النطاق الضيق؟! فمنذ شهر ديسمبر الماضي كان متوسط خام برنت عند 53,29 دولارا، وأسعار النفط تتحرك في نفس النطاق الضيق عند مستويات قريبة جدا حتى عند إغلاق هذا الأسبوع!

الانتعاش الواضح في أسواق النفط بالرغم من التناقض الصارخ لمؤشر المخزونات العالمية والتي أشار المحللون سابقا إلى أن السوق تعاني صعوبة في تقليص تخمة المعروض رغم جهود كبح الإنتاج! مما يراد من خلاله تسريب الهاجس بأن أسواق النفط ستكون متخمة بالمعروض مع الزيادة في الإنتاج الأميركي الذي اتضحت محدوديته، للتقليل من أهمية تخفيض ونجاح جهود أوبيك في توازن العرض والطلب، ومبررهم في هذا التوجه هو ما نسمع عنه من قلقهم المتنامي من نجاح هذه الجهود، لإعادة توازن العرض والطلب.

وعند الاغلاق الأسبوعي، اغلق مؤخرا خام برنت عند 53,78 دولارا، بينما أغلق خام نايمكس عند 47,48 دولارا، ازدياد فجوة الأسعار بين خامي برنت ونايمكس (Brent/ WTI Spread)، والتي اتسعت فجوتها إلى مستوى قياسي مؤخرا عند 6,30 دولارات، وهذا المعيار للفجوة يعد مؤشرا مهما لمعنويات السوق وانتعاش الطلب، وجاء هذا بعد انعكاس تعطل الصادرات الأميركية من النفط ومشتقاته! حيث تسعر ثلثي صادرات النفط العالمية على خام برنت بالإضافة إلى الواردات من المشتقات النفطية إلى أوروبا. وبذلك فإن زيادة الفجوة هذه جسدت انتعاش أسواق النفط جراء الطلب القوي على النفط ومشتقاته، ناهيك عن الزيادة المطردة في الطلب الأوروبي على الديزل لسد الفجوة التي نتجت بعد تعطل مصافي التكرير الأميركية بسبب الأعاصير.

وتزداد قراءة المحللين غرابة لتأثير الإعصار على أسواق النفط، فقبيل الإغلاق الأسبوعي ارتفع خام برنت إلى قرابة 55 دولارا مع بدء مصافي تكساس في العودة إلى وضعها الطبيعي بينما لايزال 11٪ من المصافي معطلة من أصل 16٪ من إجمالي طاقة التكرير الأميركية! اذا كيف تأثرت الأسعار وهبطت جراء نقص الطلب المزعوم قبل أسبوعين!

في السابق، شغل المناصب التالية:
- مدير تسويق النفط الخام في أرامكو السعودية في آسيا والمحيط الهادئ؛
- مدير دراسات الطاقة في منظمة أوبيك

أسعار خامي نايمكس وبرنت عند الإغلاق الأسبوعي

September 01	September 08	الفرق
خام نايمكس $47.29	$47,48	+$0,19
خام برنت $52.75	$53,78	+$1,03

«كاسكو» تقفز بأرباحها 61٪ إلى مليوني دينار بالنصف الأول

أعلنت الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» عن نتائجها المالية للنصف الأول من سنة 2017، مشيرة إلى أن صافي الأرباح بلغ 2,2 مليون دينار، بنمو 61٪، مقارنة بصافي الأرباح للفترة عينها من عام 2016 والذي بلغ 1,4 مليون دينار، وجاءت تلك الزيادة تتويجا للأداء المميز ونتاجا لخطة العمل المرصودة لتحسين أداء وأعمال الشركة من خلال إيجاد مناخ وبيئة عمل إيجابية مرتكزة على آليات العمل التجاري البحت.

وأوضح الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لـ«كاسكو»، خالد الصغير أن البنية التحتية التي تم العمل على بنائها وإيجادها منذ عامين كانت هي المحرك الأساسي والرئيسي لهذا الأداء المميز الذي يحقق للمرة الأولى بالشركة ومن خلال الخطط التي عالجت الانحرافات السابقة ووضع الشركة على جادة الصواب وصحيح العمل التجاري البحت والمعزز بروح وطاقات وكفاءات شبابية كويتية وأيد عاملة مدعومة بخطط واستراتيجيات معتمدة من قبل مجلس الإدارة والذي كان لتوافقه ودعمه الكامل واللامحدود على جميع الأصعدة بالغ الأثر لتحقيق هذه النتائج القياسية ونطمح أن تكون هذه الإنجازات نواة الانطلاق نحو أرباح مستدامة وبوتيرة تصاعدية للسنوات المقبلة وجعل الشركة في مصاف كبرى شركات خدمات الطيران الإقليمية والعالمية.

خالد الصغير

الصغير: بصدد فتح أسواق وقنوات تشغيل جديدة

وأضاف الصغير أنه يمكن للمتابعين أن يتوقعوا أن تستمر الأرباح في هذا النمو الصحي، بسبب نمو عمليات الشركة، بالإضافة إلى توفير أرضيات مالية وإدارية وقانونية لجميع أعمال وأنشطة الشركة ونؤكد أن هذا الاثر المالي الإيجابي سينعكس جزئيا على مكانة الشركة في السوق المحلي والإقليمي وسنلتمس الأثر الكامل بدءا من الربع الرابع من هذا العام وبداية العام المقبل، مبينا أن الشركة بصدد فتح اسواق وقنوات تشغيل جديدة لم تكن موجودة على خارطتها التسويقية من قبل وأن العديد من المشاريع العملاقة سيتم الاعلان عنها بالقريب العاجل والتي ستكون نقلة نوعية لمصادر ايرادات ودخل الشركة ورافد من روافد التشغيل غير التقليدي للشركة والمتمثل في تموين الطائرات.

وأفاد الصغير بأن سياسة تحصيل الديون المتراكمة منذ سنوات سابقة أتت بثمارها هذه السنة وساهمت في زيادة دوران التدفقات النقدية ومعالجة اختلالات الميزانية واستثمارها في معالجة انحرافات النشاط الاستثماري للشركة وقد نجحنا إلى حد كبير في تحصيل وتسوية مديونيات ضخمة متراكمة منذ وقت كبير وكان آخر تلك التسويات معالجة مديونية شركة الوطنية للطيران والتي تقدر بـ (2,6 مليون دينار) المتراكمة منذ عام 2011 وتوقيع عقد تسوية والبدء بتحصيل لهذه المديونية.

«الوطني»: تجنب الأسواق للمخاطر يعصف بالدولار

أكد تقرير بنك الكويت الوطني استمرار وقوع الدولار تحت الضغط في الأسبوع الثاني من سبتمبر مع الإشارات إلى التقاء في الأفق للسياسات النقدية من البنوك المركزية الأخرى، حيث رفع بنك كندا أسعار الفائدة لديه بشكل مفاجئ للمرة الثانية هذه السنة وأبقى الباب مفتوحا للمزيد من الرفع. وبلغ هذا الرفع 25 نقطة أساس ليصل سعر الفائدة إلى 1٪، وقد جاء بعد رفع في يوليو، ويضع كندا في طليعة من أعادوا تكاليف الاقتراض إلى مستويات أكثر طبيعية بعد أن كانت قد خفضت بسبب الأزمة المالية في 2007. وفي حين لا يتوقع أن يرفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في المدى القريب، فإن التوقعات بخفض تدريجي لبرنامجه الخاص بشراء الأصول تحتسب مع ارتفاع اليورو. ومع إعادة انتعاش النمو في منطقة اليورو وعدم توافر شراء الأصول للبنك المركزي الأوروبي، تقترح الأسواق أن هذا هو الوقت لخفض تدريجي في برنامج التسهيل الكمي.

توقعات بعدم رفع «المركزي» الأوروبي لأسعار الفائدة في المدى القريب

ولا يزال العامل الثاني وراء ضعف الدولار هو تجنب الأسواق حاليا للمخاطر. ويبدو أن جهود الأمم المتحدة لم تفلح في جعل كوريا الشمالية تخفض برنامج تجاربها النووية، وإضافة إلى ما خلفه إعصارا هارفي وإيرما والإعصار الوشيك هوزي، تتحرك الأسواق باتجاه اليورو والين الياباني والذهب. وقد ارتفعت الخسائر الناجمة عن الإعصار هارفي بالفعل بارتفاع طلبات إعانة البطالة في أميركا الأسبوع الماضي. وكشفت وزارة العمل الأميركية أن عشرات الآلاف من سكان تكساس الذين نزحوا بسبب الإعصار قد قدموا طلبات للحصول على الإعانات، ما أدى إلى ارتفاع عدد الطلبات إلى أعلى مستوى له في 5 سنوات.

وبدأ الدولار الأسبوع عند 92,57 ولكنه تمكن من التراجع بنسبة 1,5٪ خلال الأسبوع ليصل إلى مستويات متدنية جديدة كل يوم وينهي الأسبوع أخيرا عند 91,489.

وكان اليورو هادئا نسبيا وبقي عند مستويات 1,19 حتى اجتماع البنك المركزي الأوروبي الخاص بالسياسة الخميس حين ارتفع إلى أعلى مستوى له في سنتين ليصل إلى 1,20. وبالرغم من نبرة دراغي الحمائمية قليلا، شجع النمو في منطقة اليورو الأسواق، إذ جاء أفضل من المتوقع. وراجع البنك توقعاته للنمو هذه السنة من 1,9٪ إلى 2,2٪ في 2017. وأنهى اليورو الأسبوع عند 1,2033.

وفي بريطانيا، تمكن الجنيه الإسترليني أيضا من تحقيق بعض الأرباح مقابل ضعف الدولار.